جدلية العلاقة بين السلطة السياسية والمجتمع المدني في البلدان العربية

أ.م.د. نغم نذير شكر *

*قسم الدراسات الاقليمية الدولية
مركز الدراسات الاستراتيجة والدولية / جامعة بغداد

ملخص :

إن التوافقية تقتضي التوافق بين الكتل والإحزاب المكونة والممثلة للمجتمع بأكمله، وضمن اطار نظام حق الفيتو ، بيد انَ السلوك السياسي ، وواقع الخلافات بينهما أدت إلى تعطل إقرار التشريعات القانونية ، فقد أصبحت الخلافات والتوافقات السياسية مانعاً وعائقاً أمام اداء الحكومة كذلك حالت دون تطور النظام الديمقراطي في العراق سياسياً وإدارياً ، ومن نتائج تطبيق الديمقراطية على مجلس النواب ان شرط التوافق اصبح آلية معطلة للقرار السياسي والتشريعي ، ومعطلاً للدور الرقابي الذي يعد صمام الامان الرقابي الذي يعد صمام الامان من تعسف السلطة التنفيذية ، اما القرار التشريعي بالتحديد القرارات الهامة فلا يتم وفق قاعدة أغلبية الأصوات واستجابة القرار لمصلحة عموم الشعب بل في ضوء توافقات بين قادر الكتل والطوائف ومحكومة بالتوازنات والاستجابة لمصالح الجماعة الاجتماعية ، والتصويت على وفق قاعدة أغلبية نواب المجالس التشريعية يكون تصويتاً لاحقاً للتوافقات التي تتم خارج قبة البرلمان .

The Dialectic Relationship between Political Authority and Civil Society in the Arab Countries

Asst. Prof. Dr. Nagham Natheer Shukur
(Department of Regional and International Studies)

Center For Strategic and International Studies / University of Baghdad

ABSTRACT:

Consensus requires consensus between blocs and parties constituting and representing the entire society and within the framework of the veto right system. One of the results of the application of democracy to the House of Representatives is that the condition of consensus has become a mechanism that disrupts the political and legislative decision, and disrupts the oversight role, which is the safety valve from the arbitrariness of the executive authority. The decision is done through consensus between the capable blocs and sects, governed by balances and responding to the interests of the social group. Voting is done according to the rule of the majority of representatives of legislative councils which is a vote later for the consensus that takes place outside the parliament.

«المقدمة»

منذ عام 2003 مرّ العراق بمرحلة جديدة في غاية الأهمية والتي تمثلت بالتغيير السياسي الكبير، الذي حمل في طياته تغييراً كبيراً للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي العراقي، وهنا دخل العراق أزمة حقيقية في المستويات كافة، أخذت طابعاً مستمراً، خلقت بشكل أو بأخر عدم الاستقرار الداخلي والذي تمثل بوجود أزمة حكم حقيقية وترسبات الاستبداد والتسلط والحرية بعد انهيار أسوار الظلم والبطالة والفقر، وفقدان الهوية الوطنية الجامعة، والثقافة الشاملة، وتراجع الوعي السياسي بالديمقراطية وحقوق الانسان . لقد كان هذا الواقع مائلاً ومشبعاً بالعوامل التي أسهمت في ضياع اواصر المواطنة بعد ان تقاذفتها بوادر الأفكار الهدامة، والتي كان على رأسها الإرهاب المتطرف، والفساد الاداري والمالي اللذين أديا الى انهيار دوافع الاستقرار الداخلي كلها .

اهمية البحث :

تعد مؤسسات المجتمع المدني في أي نظام سياسي ديمقراطي حلقة وسطى بين المجتمع والسلطة السياسية الحاكمة، وهي مؤسسات مستقلة وتطوعية واختيارية تمثل مصالح الأفراد الذين ينتمون اليها وتبلور تلك المصالح بشكل منتظم وايصالها بوصفها مطالب الى السلطة السياسية الحاكمة، للحصول على مكاسب لتلك الجماعات التي تمثلها وهي أيضاً إحدى المؤسسات غير الرسمية لمراقبة السلطة وتقويمها.

هدف البحث :

أن نقطة الانطلاق يجب أن تبدأ من البحث في كيفية التخلص من جميع التشوهات المجتمعية بالاستجابة إلى مطالب الشعب الحقيقية، وبناء ثقافة المواطنة في مختلف تجلياتها السياسية والثقافية والاجتماعية.

مشكلة البحث :

إن القيم السائدة في المجتمعات العربية عامة، قائمة على اعتبار السياسة نفوذاً او استغلالاً للنفوذ، لا إدارة للشأن العام، والعلاقات الاجتماعية في العائلة والمدرسة والمجتمع الكلي تقوم على توازن قوى وعلى شبكة العلاقات الشخصية والمصلحية لا على قواعد سلوكية وحقوق وواجبات .

فرضية البحث :

هناك علاقة جدلية بين ديمقراطية النظام السياسي للدولة وديمقراطية النظام السياسي للدولة وديمقراطية التنظيمات الاجتماعية الاخرى بمعنى أن بناء ديمقراطية الدولة وضمان سلامتها وتطوره مرتبط بوجود ممارسات ديمقراطية حقيقية على مستوى مؤسسات المجتمع المدني السياسية والنقابية والمهنية والتعليمية .

منهجية البحث :

لقد تـمَ استخدام المنهـج النظمـي لدراسـة المدخـلات وصولاً إلـى المخرجـات والمنهـج التحليلـي فـي تحليـل الواقـع انطلاقـاً مـن الماضـي وصـولاً الـى المسـتقبل.

هيكلية البحث :

لقد تم تقسم البحث الى أربعة محاور أساسية، يتمثل :

المحور الأول : مدخلات الزمة السياسية في العراق .

المحور الثاني : غياب المجتمع المدني عربياً .

والمحور الثالث : تفعيل الثقافة السياسية المشاركة .

ثم ينتهي البحث الى استنتاجات وخاتمة.

أولاً : مدخلات الأزمة السياسية في العراق :

إن اسـتمرار الأحـداث السياسـية المرتبكـة، والمشـاكل الأمنيـة الدائمـة وتفاقم ظاهـرة العبث بـادارة مؤسسـات الدولـة التـي تتـآكل طاقاتهـا وخدماتهـا، لغيـاب أنظمـة ومعاييـر اتخـاذ القـرارات وصلاحيـات التنفيـذ وفقـدان ثقـة المواطـن بالسـلطة الحاكمـة أدى ذلـك كلـه الـى خلـق مواطـن خصـب لحـدوث الأزمـات السياسـية فـي العـراق، اذ تؤكـد الفوضـى السياسـية العارمـة بيـن الأحـزاب المهنيـة فـي نـزاع المحاصصـة بأحداث الانتخابـات (2021/10/10) الحاجـة الـى التغييـر لضمـان الاسـتقرار السياسـي والأمـن وانقـاذ القانـون والالتـزام بالنظـام العـام، فضـلاً عـن ذلـك، تختلـف الآراء فـي هويـة الدولـة ونظامهـا السياسـي، مـن ناحيـة المعاييـر المجـزأة الوطنيـة، العرقيـة والمذهبيـة والطائفيـة والعشـائرية والمناطقيـة، فـي مقابـل الدعـوة للدولـة المدنيـة الوطنيـة الديمقراطيـة المسـتقلة الحديثـة.[1]

وعليـه، فـإن السـلوك الطائفـي للدولـة لايبـرره إدعـاء تمثيـل الاغلبيـة الطائفيـة، سـواء أكانـت دينيـة أم مذهبيـة أم عرقيـة، مهمـا كان مسـتوى هـذا التمثيـل، فـان وجـود أقليـات

(1) صبري زاير السعدي ، نعمة الـثـروة النفطية ونقمة السياسة الاقتصادية وأزمة الاقتصاد السياسي للمحاصصة في العراق ، مجلة المستقبل العربي ، آيار / مايو 2022 ، ص 22 .

مهمشة، او منبوذة يجعل تمثيل السلطة للتنوع الاجتماعي امراً مشكوكاً في صدقيته . من هنا تبرز وتظهر عصبوية الدولة مهما بلغت نسبة السكان المتمثلين معها، اذ تولد طائفية الدولة صراعاً عميقاً بين الطوائف الداخلية في الدولة نفسها وحروب تمتد لسنوات طويلة هذا الصراع الحاصل في المنطقة العربية يولد قناعة او يقرر انه كلما وجدت سلطة طائفية تجد بالضرورة مشكلة طائفية، حينما تتحول السياسة أو الدولة من جهة محايدة تمثل جميع المواطنين وتتعامل معهم على قدم المساواة الى جهة طائفية مذهبية، تمثل طائفة او مذهباً معيناً بخلاف بقية المذاهب ومن ثم انقسام الوطن وتشظيه، وانطلاق دوامة الحرب الاهلية والطائفية وافعال القتل على الهوية.[2]

الصراع الحاصل في المنطقة العربية يولد قناعة او يقرر انه كلما وجدت سلطة طائفية تجد بالضرورة مشكلة طائفية

وعليه نرى بروز ظاهرة العنف لبعدها الاجتماعي، اذ يظهر بفعل غياب او انهيار النظام الاجتماعي كرد فعل لغياب النظام السياسي، أذ تغيب المؤسسات الرسمية وتظهر تجمعات شعبية تلقائية تعتمد على محرك ماتحاول ملئ الفراغ السلطوي، ونتيجة لانهيار الميثاق الاجتماعي (وأقوى انطباع لديهم يكون بفقدان للمفهوم الاجتماعي نفسه ونهاية للقواعد والاختلافات التي تميز الانظمة الثقافية.[3]

ونتيجة لذلك، تنشأ علاقة غير سوية بين الدولة والتكوينات والقوى الاجتماعية، ففي الحالات السوية تكون الدولة إلى حد كبير تعبيراً امنياً عن التكوينات والقوى الاجتماعية الرئيس، إلا انها في أغلب الأحيان في ايدي النخب الحاكمة التي لا تتمتع بشرعية راسخة وتستخدم هذا الجهاز استخداماً تعسفياً استبدادياً تسلطياً، ان تصحيح العلاقة يكون بنمو وحيوية ومبادرة منظمات المجتمع المدني، اذ انه الدولة والسلطة في علاقتهما بالمجتمع

(2) عبد القوي حسان ، الطائفية في المجتمعات العربية وانشطار الدولة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد(519) ، السنة (45) آيار / مايو 2022 ، ص 11.

(3) عامر عبد زيد ، من اجل اخلاقيات التسامح في ظل ثقافة اللاعنف ، سلسلة كتب ثقافية بيت الحكمة العراقي ، العدد (22) 2010 ، ص 108.

وجهان لعملة واحدة فالدولة هي اجهزة وهياكل ومؤسسات والسلطة (الحكومة والحاكم) هي استخدام (اسوء استخدام)، هذه الأجهزة والهياكل والمؤسسات بوساطة النخب المهيمنة على رأس الدولة.(4)

الدولة والسلطة في علاقتهما بالمجتمع وجهان لعملة واحدة

إن التوافقية تقتضي التوافق بين الكتل والأحزاب المكونة والممثلة للمجتمع بأكمله وضمن إطار نظام حق الفيتو، بيد ان السلوك السياسي وواقع الخلافات بينهما ادت الى تعطل اقرار التشريعات القانونية، فقد اصبحت الخلافات والتوافقات السياسية مانعاً وعائقاً امام اداء الحكومة السليم كما حالت دون تطور النظام الديمقراطي في العراق سياسياً وادارياً، ومن نتائج تطبيق الديمقراطية على مجلس النواب ان شرط التوافق أصبح آلية معطلة للقرار السياسي والتشريعي، ومعطلاً للدور الرقابي الذي يعد صمام الأمان الرقابي الذي يعد صمام الامان من تعسف السلطة التنفيذية، أما القرار التشريعي بالتحديد القرارات الهامة فلا يتم وفق قاعدة اغلبية الاصوات واستجابة القرار لمصلحة عموم الشعب بل في ضوء توافقات بين قادر الكتل والطوائف ومحكومة بالتوازنات والاستجابة لمصالح الجماعة الاجتماعية، والتصويت على وفق قاعدة اغلبية نواب المجالس التشريعية يكون تصويتاً لاحقاً للتوافقات التي تتم خارج قبة البرلمان.(5)

من دون العقل لايمكن بناء مؤسسات علمية، ولا حكومة دستورية، ولا دولة مؤسسات لذلك يعد الفلاسفة «الدولة تجسيداً للعقل»

إن من أبرز أساسيات نجاح المشروع النهضوي العربي هي دراسة ((العقل العربي)) وأسباب قصوره الوظيفي لانه محرك كل شيئ، فمن دون العقل لايمكن بناء مؤسسات علمية، ولا حكومة دستورية، ولا دولة مؤسسات لذلك يعد الفلاسفة «الدولة تجسيداً للعقل».(6)

(4) عبد العالي دبلة ، الدولة «رؤيا سوسيولوجية»، دار الفجر للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2004 ، ص ص 81 – 82 .

(5) ياسين سعد محمد البكري وميثم عنيدي علي ، الازمات السياسية في العراق بعد عام 2003 ، مجلة قضايا سياسية ، العدد (53) ، تموز / آب / ايلول / 2018 ، ص ص 48 – 49 .

(6) محمود باكير ، بعض العوائق العقلية للمشروع النهضوي العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (509) ، السنة (44) تموز يوليو،2021 ، ص 7.

وعمـوماً فـان الخطـاب الهوياتـي الجـاد يمكـن ان يقـود لاشـكاليتين :

1) إن الخطـاب الهوياتـي سيكون متضمناً للصـراع، ومـن ثـم فـأن التعبئـة الاجتماعيـة سـينتهي الـى ممارسـة العنـف المنظـم هوياتيـاً .

2) إن خطـاب بنـاء الأمـة سيكون مشـروعاً قمعيـاً، لاسيما حين يركـز علـى هيمنـة ثقافـة محـددة علـى بقيـة المجتمـع.[7]

لـذا فـان الأزمـة السياسـية فـي العـراق مـرت بمهمـات ذاتيـة وموضوعيـة، كانـت بمثابـة النـواة الأساسـية للأزمـة السياسـية تمثلـت بتبايـن واختـلاف رؤى المعارضـة العراقيـة (السـابقة) حـول آليـة تغييـر النظـام السياسـي فـي العـراق، وكيـف وضعـت الادارة الأمريكيـة هـذه الخلافـات لمـا يخـدم مصالحهـا والعمـل علـى مأسسـتها فـي اول بنـاء سياسـي اشـرفت علـى تشـكيله الادارة الامريكيـة فـي ضـوء سـلطة الائتـلاف المؤقتـة، وكنتيجـة لطبيعـة العمليـات التشـغيلية لمدخـلات الازمـة السياسـية فـي العـراق المتمثـل بالبنـاء السياسـي بعـد 2003، ظهرت كتل سياسـية ذات طابـع اثنـي، قومـي، طائفـي حملـت فـي طياتهـا قيـم واخلاقيـات جديـدة مـن توافقـات سياسـية وتحاصـص طائفـي فـي اقتسـام المناصـب الوزاريـة والاداريـة والماليـة فـي ظـل بنـاء ثقافـي هـش وتشـطي فـي الهويـة الوطنيـة وشـيوع ثقافـات فرعيـة ثانويـة بديلـة عـن ثقافـة المواطنـة.[8]

تشهد التجربة العراقية بعد الاحتلال ، في ضوء مؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية ممارسة منظمة لدمج المشاركة السياسية بشروط المصالح الاقتصادية للاحزاب والنخب السياسية في سلطة اتخاذ القرارات

ومـن جانـب اخـر، تشـهد التجربـة العراقيـة بعـد الاحتـلال، فـي ضـوء مؤسسـات الدولـة التنفيذيـة والتشـريعية والقضائيـة ممارسـة منظمـة لدمـج المشـاركة السياسـية بشـروط المصالـح الاقتصاديـة للاحـزاب والنخـب السياسـية فـي سـلطة اتخـاذ

(7) وليد سالم محمد ، الدولة – الامة وجدل التوحيد والانقسام في خطاب الهوية المعاصرة ، مجلة دراسات دولية ، العدد (82) ، المجلد (19) ، تموز 2020 ، ص 71.

(8) ياسين سعد وميثم عنيدي ، الازمات السياسية في العراق بعد عام 2003 ، مصدر سبق ذكره ، ص 52 .

القرارات، بما يؤمن حصة لها من الايرادات النفطية والموارد العامة وبالتوازي، انتزاع حصة المشاركة السياسية في اتخاذ القرارت الحكومية لبقاء هيمنتها في الحكومة بغطاء قوى وآليات اقتصاد السوق من جهة والالتزام بمبادئ الديمقراطية المظللة في العملية السياسية من جهة ثانية، بعبارة اخرى تبرير المحاصصة لارضاء الاحزاب السياسية المهيمنة لتجنب العنف والميل نحو الاستقرار السياسي والامني.[9]

وهذا أدى بالاجمال الى عدم فاعلية النظام السياسي على المستوى التشريعي والتنفيذي مما أدى الى بروز أزمة مركبة (سياسية – نفسية) يمكن وصفها «ازمة بنيوية تكمن في هيكل بناء الدولة – السياسي ناتجة عن مشاكل سياسية تراكمية ذات اعتبارات قيمية لها ابعاد خارجية (متغيرات خارجية) وامتدادات تأريخية لمرحلة قبل 2003/4/9 (متغيرات محلية) وابعاد مستقبلية ولدّت بطبيعتها ازمات ثانوية انعكست على عدم قدرة الحكومة على ادارة تلك الازمات والتعاطي معها يسبب طبيعة الازمة البنيوية المتأصلة في البناء السياسي للدولة.[10]

ثانياً : غياب المجتمع المدني عربياً :

ابتداءاً نقول، ان هناك خمسة عناوين للاصلاح في الواقع العربي، راهناً وفي الامد المنظور :

أولهما : سياسي، يتعلق بما تفرضهُ الاوضاع العربية المأزومة داخل كل بلد عربي من ضرورات تصحيحية للمجال السياسي – اصلاحات سياسية ودستورية – للخروج من حال التأزم والانسداد ومعالجة الخلل في جهاز الدولة وادارة السلطة . **وثانيهما** اقتصادي، يرتبط بالحاجة الى وضع اسس اقتصاد انتاجي قائماً على الصناعة والزراعة . **وثالثهما** اجتماعي مثل اصلاح نظم الحماية الاجتماعية

(9) صبري زاير السعدي، نعمة الثروة النفطية ونقمة السياسية الاقتصادية ....، مصدر سبق ذكره ، ص 30 .

(10) ياسين محمد سعد وميثم عنيدي ، الازمات السياسية في العراق ....، مصدر سبق ذكره ، ص ص 52 -53 .

للمنتجين من عمال وفلاحين وفئات الموظفين الصغار وانصاف حقوقهم الاجتماعي ورفع الحيف عنهم في ضوء اعمال مبدأ التوزيع العادل للثروة والحد من الفوارق الطبقية الفاحشة، واصلاح منظومة التشريعات الخاصة بالاسرة وبالمرأة تحديداً وبما يتوافق ومبدأ المساواة الكاملة بين الجنسين، **ورابعهما** اصلاح منظومة التعليم وخامسهما اصلاح مؤسسات المجال الديني.[11]

ووفقاً لهذا، فان فاعلية متغيرات القدرة الاستيعابية للدولة ومتغيرات الهوية القومية لايمكن ان يكون لهما تأثير فعال انَ لم تكن هنا نخبة ذات تأثير وفاعلية كبيرة في المجتمع، فان لم تمتلك النخبة مقومات القوة والفاعلية سواء على مستوى متغيرات القدرة الاستيعابية والادماجية للدولة، أو على مستوى متغيرات الهوية القومية، فلا يمكن لها النجاح سواء في بناء الدولة ام في بناء الأمة، لذلك فأن بناء الدولة أو بناء الأمة يرتبط كلاهما باعادة تشكيل النخبة للنسق السياسي والاجتماعي الذي يمكن ان يفضي الى امة (مجتمع) متطابقة مع الدولة ومعبرة عن امة.[12]

ينبغي التأكيد على اهمية وجود مرصد عربي للتعامل مع تحديات ونزاعات المراحل الانتقالية

وعليه، ينبغي التأكيد على اهمية وجود مرصد عربي للتعامل مع تحديات ونزاعات المراحل الانتقالية، هدفه تمكين وتقوية اصحاب المصلحة والفواعل السياسية والاجتماعية من ادارة المراحل الانتقالية تجنباً للفراغ وبغية تحقيق السلم الاهلي المستدام، في ضوء تجنب العنف، وبناء نظام ديمقراطي تعددي تشاركي غير اقصائي.[13]

وترتبط ظاهرة التسلطية بالدولة في المشرق العربي، نظراً لأنها ترفض كل ما من شأنه ان يؤسس لتجربة ديمقراطية وتعمل على افراغ المشهد السياسي من معانيه

(11) عبد الاله بلقزير ، مسالك التقدم : مداخل في الاسس والسياسات ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2022 ، ص 191 .
نقلاً عن :
كابي الخوري ، كتب عربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (518) ، السنة (44) ، نيسان / ابريل 2022، ص 168.

(12) وليد سالم محمد ، الدولة – الامة التوحيد والانقسام في خطاب الهوية المعاصر ، مجلة دراسات دولية ، العدد (82) ، المجلد (19) ، تموز ، 2020 ، ص 67.

(13) هشام جعفر ، سردية الربيع العربي ورهانات الواقع ، القاهرة : دار المرايا للانتاج الثقافي 2021 ، ص 236 .
نقلاً عن :
كابي الخوري ، كتب عربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (512) ، السنة (44) ، تشرين الاول / اكتوبر 2021 ، ص 168.

وبنـاء مؤسسـات شـكلية فقـط، وكل ذلـك يُبـرر قولنـا بـان الديمقراطيـة فـي واقع متخلـف، وان تحقيـق الديمقراطية يتطلب مشـاركة جميـع الطبقـات الاجتماعيـة فـي السياسـة وممارسـة مختلـف اشـكال النشـاط السياسـي، لذلـك يتطلـب درجـة عاليـة مـن المؤسسـاتية الفاعلـة بوصفهـا قنـوات يتـم التعبيـر فـي ضـوء عـن هـذه المشـاركة السياسـية، وعندمـا نجـد ان المجتمـع يتـم ابعـاده عـن السياسـة فـي الـدول العربيـة، فمعنـى ذلـك ان هنـاك خلـلاً عميقـاً فـي الممارسـة السياسـية لهـذه البلـدان لان ثمـة علاقـة جوهريـة «بيـن الانتـاج الاجتماعـي والسياسـة لان السياسـة متضمنـة فـي العمـل البشـري والانتـاج الاجتماعـي بـكل المعانـي الممكنـة للانتـاج، والمجتمـع الـذي ينتـج السياسـة ينتـج وحدتـه الاجتماعيـة والسياسـية.[14]

لـذا مـن الواجـب تبني القيـم الفكريـة الاجتماعيـة والاقتصادية كـي يتـم تكويـن هـذا الحصـن الـذي يـراد بـه اخـراج الحضـارة العربيـة مـن القوقعـة الميتـة التـي توجـد فيهـا الان، ان الوطـن العربـي امـام تحـد قديـم وجديـد ومتجـدد يتمثـل ببنـاء مناعـة فكريـة عربيـة، وهـذا حمايـة للحضـارة العربيـة وفـي الوقـت نفسـه يكـون لهـا السـبق الفعلـي فـي التعامـل الايجابـي مـع المـأزق الامنـي – الحضـاري، وهـو مـا قـد يـؤدي الـى بنـاء بيئـة امنيـة تكـون القاعـدة الصلبـة التـي تنمـو الحضـارة وتزدهـر فـي فلـك جدليـة الامـن والحضـارة .[15]

الوطن العربي امام تحد قديم وجديد ومتجدد يتمثل ببناء مناعة فكرية عربية

لـذا سـوف نبقـى نعانـي حتـى حيـن، مـن ضعـف القيـادات السياسـية المدربـة علـى ايسـر واجبـات الحكـم التـي تقـدم رجـل الدولـة علـى رجـل السـلطة وتراجـع الابـداع السياسـي، علـى التقليـد والتبعيـة للاخـر، ليـس لاننـا نعانـي مـن ضعـف او انعـدام ثقافـة ديمقراطيـة راسـخة فقـط، وانمـا مـن ضعـف وجـود مجتمـع مدنـي يأخـذ زمـام المبـادرة مـن المجتمـع الاهلي

(14) رفيق ايت تكنتا ، اشكالية تحديث الدولة في المشرق العربي : قراءة في الادبيات النظرية ، مركز الدراسات والابحاث العلمانية في العالم العربي ، من النت : http://ssrcaw.org.

(15) ه عبدالرحيم رحموني ، في المأزق الامني – الحضاري العربي: قراءة في واقع المناعة الفكرية وآليات اعادة الهيكلة، مجلة المستقبل العربي ، العدد (500) ، السنة (43) ، تشرين الاول / اكتوبر 2020 ، ص 335.

الذي ما يزال يهيمن على حياتنا العربية، متمثلاً بالطائفية والعشائرية والهوية، على حساب (الكتل النهضوية) المتمثلة بالتكنوقراط، من شرائح المهنيين والفنيين والمثقفين والذين لم يمارسوا حتى اليوم دورهم بشكل صحيح لأسباب تتعلق بوجود قوى مقاومة للتغيير والتجديد، قوى مستندة على ثقافة الخضوع والتقليد والتي ترى أنَ مصلحتها تكمن في بقاء أو إبقاء حالتي التخلف والتبعية مخيمتين على العالم العربي.[16]

وعليه، ينبغي السعي إلى ضرورة العمل على تفعيل دور الشباب في الحياة السياسية خاصة أن المجال العام أصبح يتسم بوجود العديد من المبادرات التي تنشأ خارج الاطار المؤسسي والحزبي، وتسهم في المشاركة السياسية للشباب، نظراً لانها بالاساس مبادرات تواصلية تضم مجموعة أفراد ذوي اهتمام بشأن معين، ومن ثم ليس من الضروري النظر للمشاركة السياسية والمجتمعية من منظور تقليدي، سواء في ضوء قنوات رسمية ام حزبية، من اجل الانخراط بالعمل السياسي، مما يعني ان ادوات وقنوات المشاركة الان أصبحت غير تقليدية الى حد كبير، ولكنها تتطلب نوعاً من التكيف والاستجابة للتغير واستغلال الطاقة الايجابية للشباب في المجالات السياسية المختلفة من اجل تحقيق نقلة نوعية كبيرة .[17]

لا بد من صوغ عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمواطنين يسهم في معالجة تدابير التقشف والتعديلات المالية في الميزانيات العربية التي تؤثر سلباً في مستوى معيشة المواطن العربي

وعليه لا بد من صوغ عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمواطنين يسهم في معالجة تدابير التقشف والتعديلات المالية في الميزانيات العربية التي تؤثر سلباً في مستوى معيشة المواطن العربي، اذ أنَ ارتفاع أعداد السكان وتكاليف الخدمات الاجتماعية المتنامية واعادة هيكلية الانفاق

(16) عبد السلام البغدادي، الدولة العربية المعاصرة بين اشكالية المكونات الاثنية المغلقة وخيار المؤسسات الوظيفية المفتوحة ، مجلة دراسات البيان ، مركز البيان للدراسات ، العدد (1) ، حزيران 2017 ، ص124.

(17) مصطفى الفقي ، تأريخ مفكر عبر الزمن ، مجلة السياسية الدولية ، العدد (210) ، اكتوبر 2017 ، المجلد 52 ، ص 172.

والتحويل من مجتمعات ريعية الى مجتمعات انتاجية وغيرها من الأمور الضرورية للبقاء في عصر ما بعد النفط ليست بالامور اليسيرة التي يمكن تحقيقها من دون تكاليف باهضة وتدابير تقشف مؤلمة تعود بنتائج ايجابية.[18]

وتمر المنطقة العربية في حالة تحول يتوقع ان تتصاعد وتيرته في العقد المقبل نتيجة الزيادة السكانية والثورة الرقمية التي تسفر عن متغيرات كبرى في المشهد السياسي والاقتصادي والمجتمعي، ويتزامن دخول الجيل الجديد في معترك العمل السياسي مع تنامي غير مسبوق في ادوات التواصل، وفي الرغبة الشعبية بالمشاركة بالشأن العام، الا ان البنى التحتية للممارسة السياسية وغياب وسائل الممارسة السلمية للعمل السياسي ما تزال تمثل العائق الاكبر امام الشباب المتحمس للتغيير والمندفع بشتى الاتجاهات من دون توجيه.[19]

وخلاصة القول :بينما سارعت الدول المتقدمة في بناء مؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي تعزيز قدرتها على الانجاز والابداع، استمرت الاقطار العربية في التراجع على مستوى الدولة والمؤسسات والاعتماد على الخارج في كل شيئ، فتفاقمت فيها مشاكل الحكم والادارة والفقر والبطالة، وهو ماسمح للقوى الاجنبية بالتدخل في شؤون البلدان العربية وتحويل المنطقة الى مسرح مفتوح للنزاعات والحروب الأهلية . وفي ظل هذا الواقع المزري انشغلت البلدان العربية بمشكلاتها الداخلية المتفاقمة وأصبحت أبوابها مشرّعة للتدخلات الاجنبية، فغاب عنها الاستقرار السسياسي، وفشلت في تحقيق تنمية مستقلة تذكر لتبقى من بين الدول الأضعف في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مستدامة، في حين بات يُنظر إلى، المجتمعات العربية كمجتمعات عصية على التغيير .

(18) ميرزا حسن القصاب ، مابعد النفط تحديات البقاء في دول الخليج العربية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2021 ، ص 288 .
نقلاً عن :
كابي الخوري ، كتب عربية واجنبية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (513) ، السنة (44) ، تشرين الثاني / نوفمبر 2021 ، ص 167.

(19) بشير زين العابدين ، ادارة المشاريع السياسية في عالم عربي متحول ، اسطنبول ، دار الاصول العلمية ، 2020 ، ص 386.
نقلاً عن :
كابي الخوري ، كتب اجنبية وعربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (494) ، السنة (42) ، نيسان / ابريل 2020 ، ص 170.

ثالثاً : تفعيل الثقافة السياسية المشاركة :

عرفَ (روي مكريدس) الثقافة السياسية بأنها «الأهداف المشتركة والقواعد العامة المقبولة، أما صادق الأسود عرفها بكونها تنطوي على التوجهات السياسية لأكبر عدد من الأفراد في بلد ما هذه التوجهات التي تترك اثارها في الحياة السياسية بمستوياتها) المختلفة، او هي جملة أنماط من طرق التفكير حول كيفية عمل السياسة والحكومة وسبل اجراءاتها، ومن جانب اخر فان البعض قسم الثقافة السياسية إلى أربعة أقسام هي **الجانب النفسي** الذي ينظر للثقافة السياسية على انها مجموعة توجهات نحو الموضوعات السياسية، **والجانب الشامل** الذي يضم إلى جانب التوجهات المختلفة السلوك الظاهر والباطن، **والجانب الموضوعي** الذي يشير الى المستويات المحددة للسلوك المقبول من الأفراد داخل اي نسق سياسي **والجانب الافتراضي** الذي يُصور الثقافة بوصفها بناءاً افتراضياً يستخدم لاغراض تحليلية .[20]

الثقافة السياسية بأنها «الأهداف المشتركة والقواعد العامة المقبولة

(20) عبد الجبار احمد وكاظم علي مهدي ، الثقافة السياسية لتحليل تجربة اللامركزية الادارية في العراق ، مجلة العلوم السياسية ، العدد (56) كانون الاول ، 2018 ، ص 51.

ان ضرورة التغيير تبدأ من التأكيد على القيم المشتركة وتمكينهم واشراكهم بفاعلية في التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرارات المتعلقة بادارة التغيير السياسي ويتطلب تطبيق استراتيجية التغيير هذه تنمية اتجاهات الدعم للتغيير المستهدف عبر المشاركة او التمكين المستندة على القيم والاهداف، فضلاً عن الحقوق المشتركة التي يتم تحقيقها وفق آليات عدة منها تشكيل التحالفات والتألفات السياسية كنواة اساسية للقوى الداعمة للتغيير . ومن أبرز ايجابيات هذه الطريقة انها تحقق استقرار النظام السياسي بعد التغيير، لان قوى التغيير استندت على مبدأ المشاركة والتعاون في تبني اهداف التغيير وانجازها، لكنها تستغرق وقتاً طويلاً

في سبيل الاقناع وكسب التأييد وضمان المشاركة .[21]

وينبغي توجيه الانظار صوب بناء تنمية الأنسان (وهي تنمية معتمدة على النفس نحو الداخل)، عبر تبني استراتيجية تلبية الاحتياجات الأنسانية والخدمات العامة للأغلبية الأكثر فقراً في المجتمع، في سبيل زيادة انتاجية الاغلبية والخوف من الفقر ودعم مبدأ الاعتماد على النفس وتعزيز الحوافز الوطنية لضمان مسيرة التنمية .[22]

وينبغي توجيه الانظار صوب بناء تنمية الأنسان (وهي تنمية معتمدة على النفس نحو الداخل)

فما هي السياسة ؟ هل هي علم الدولة أم علم السلطة ؟

السياسة قرينة في وجودها مع وجود المجتمع لأنها تدخل ضمن سؤال ما المجتمع ؟ والسلطة قرينة في وجودها بوجود المجتمع . وعليه فان السلطة سابقة وجوداً لوجود الدولة، لذا يقول (هيجل) ان الدولة هي (معطيه من معطيات الحداثة) أي قبل العصر الحديث لايمكن ان نسمي الوحدة السياسية التي عرفتها المجتمعات البشرية (دولة)، بل ان للوحدات السياسية قبل العصر الحديث كانت لها تسميات أخرى مثل (دولة المدينة – مملكة – ولاية ....

السياسة قرينة في وجودها مع وجود المجتمع لأنها تدخل ضمن سؤال ما المجتمع ؟ والسلطة قرينة في وجودها بوجود المجتمع

لذا الترجيح سيكون لصالح الفريق الذي يؤكد ان السياسة تهتم بكل ماله صله بالسلطة سواء كانت هذه السلطة سلطة دولة ام سلطة ماقبل الدولة من تسميات أغلبها لم تعد شائعة مثل الامبراطورية او الولاية او الحاضرة .[23]

وفي ظل التحديات التي تواجهها الديمقراطية مثل عدم المساواة السياسية في المشاركة والتصويت وتراجع الثقة بالنخب السياسية، وتدهور قدرات المؤسسات الديمقراطية على وقع تداعيات العولمة التي حدّت من السيطرة السياسية

(21) محمد ميسر فتحي ، التخطيط الاستراتيجي وادارة التغيير السياسي نحو نهج جديد في بناء وادارة الدولة المعاصرة ، مجلة قضايا سياسية ، العدد (54) ، تشرين الاول ، تشرين الثاني ، كانون الاول ، 2018 ، ص 379 .

(22) احمد صدام ايرام ، مجلة قضايا سياسية ، العدد (52) ، نيسان / آيار / حزيران 2018 ، ص 249.

(23) عامر حسن فياض ، تعالو نفهم السياسة ، مجلة قضايا سياسية ، العدد (61) نيسان / آيار / حزيران 2020 ، ص أ.

والشرعية للحكومات المنتخبة ديمقراطياً وانهيار الاحزاب التقليدية في معظم انحاء العالم، تزايدت التوقعات بحدوث «ازمة الديمقراطية».[24]

ومن ضمن المسؤوليات التي تقع على عاتق مؤسسات المجتمع المدني مسؤولية مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار، لتكون قيادية وتظهر كفاءتها لخوض التجارب والتركيز على مهام تدريبها وتثقيفها واعداد المؤهلات، ما عدا ذلك فلا معنى لاي حديث عن المشاركة وتكافؤ الفرص . ومؤسسات المجتمع المدني هي من أهم قنوات المشاركة الشعبية على الرغم من انها لا تمارس نشاطاً سياسياً مباشراً وانها لا تسعى للوصول إلى السلطة السياسية، الا ان اعضاء هذه المؤسسات هم اكثر قطاعات المجتمع استعداداً للانخراط في النشاط السياسي الديمقراطي .[25]

وعليه، ينبغي تنشيط التعاون بين الحكومة وفئات المجتمع المتعددة عن طريق افساح المجال للؤسسات الرسمية وغير الرسمية كالتربية والتعليم ومؤسسات المجتمع المدني والاعلام والجيش وتمكين الطبقة الوسطى لاداء دورها في تثقيف المجتمع وتربيته على أساس المواطنة من اجل تقوية الهوية الوطنية لدى المجتمع وتخليها عن الهوية الفرعية دون انكارها، اذ تكون الثانية مهددة للاستقرار الاجتماعي والسياسي في حال تقديمها او تفضيلها على الاولى .[26]

لذا فأن احداث تغييراً في البنية الاجتماعية نحو تأسيس واستيعاب ثقافة المواطنة والشفافية واكساب السلطة السياسية المشروعية السياسية والدستورية وبما يؤدي الى اتسام مؤسسات المجتمع المدني بالمؤسسية وقدرتها على التنظيم الذاتي وعلى المبادرة ونشأتها في مجالات مستقلة عن السلطة، وهذا بدوره يؤدي الى نتيجتين :

1. ستكون علاقة التوازن بين السلطة والمجتمع تنطوي

(24) Adam Przeworski , Why Bother With Elections ? Cambridge , UK ;polity ,2018 , P180. نقلاً عن كابي الخوري ، كتب اجنبية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (472) ، السنة (41) ، حزيران / يونيو 2018 ، ص 170.

(25) زيد سالم سلمان ، معالجة نظريات المجتمع المدني لقضايا المرأة في العراق بعد عام 2003 ، مجلة قضايا سياسية ، العدد (55) ، السنة 2018 ، ص 482.

(26) احمد صدام ايرام ، اشكالية الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003 (المعوقات الممكنات) مجلة قضايا سياسية ، العدد (52) نيسان / آيار / حزيران ، 2018 ، ص 248 .

على قدر كبير من المشاركة السياسية للمواطنين ومؤسسات المجتمع المدني بالمشاركة في صنع القرار . فبقدر ما تكون السلطة تعبيراً امنياً عن مجتمعها، تزداد المشاركة السلمية المنتظمة لافراد المجتمع في الشؤون العامة في ضوء مؤسساتهم الطوعية .

2. سيكون التكامل النسبي بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، اذ تتولى مؤسسات المجتمع المدني عملية التعبير عن المصالح وبلورتها وتقديمها الى السلطة السياسية التي تتولى عملية تحويلها الى صيغة قرارات سياسية وسياسات عامة، ومن ثم امكانية تمتع المجتمع باستقرار سياسي واجتماعي نسبي مع امكانية تحقيق خطوات تنموية في المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .[27]

فضلاً عن ذلك، العمل على توظيف جهود المجتمع لرموزه الدينية والشعبية لتحقيق التماسك الداخلي وذلك في ضوء تهيأة مكونات الشعب المختلفة على قبول بعضها نفسياً وعقلياً وسلوكياً، فالقبول يعني بالضرورة الاعتراف بالاخر وجوداً وفكراً ومشاركة واحترام ما يحمله من توجه ومايتخذه من مواقف في اي مجال كان، ومن ثم تأتي خطوة مهمة تتمثل في تفعيل وتنشيط صيغ التفاعل والتضامن اجتماعياً وسياسياً وثقافياً . اذ لايتحقق الاستقرار في المجتمع بدون الانفتاح والتواصل والتفاعل.[28]

وعليه فمن التدابير لانتاج سياسات تنموية لاجل اعادة بناء المجتمع المدني هي :

1. المشاركة في وضع وتخطيط استراتيجيات وبرامج وخطط لمواجهة الارهاب في المجالات الفكرية والثقافية والفنية والاجتماعية للتأكيد على علاقة الشراكة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني ابتداءاً من التخطيط الى التنفيذ وانتهاءاً بالتقييم، مما يتطلب شكلاً جديداً من الادارة

(27) عبدالعظيم جبر حافظ ، استشراف المستقبل في النظم السياسية (مدخل نظري ونموذج تطبيقي) ، مجلة قضايا سياسية ، العدد (56) ، كانون الثاني , شباط ، اذار ،2019 ، ص 263.

(28) احمد صدام ايرام ، اشكالية الاستقرار ... ، مصدر سبق ذكره ، ص 248.

العامـة تضمـن مشـاركة هـذه المنظمـات فـي عمليـة تطويـر السياسـات، العامـة للدولـة وفـي صناعـة التشـريعات فـي صنـع القـرار وتنفيـذ اسـتراتيجيات التنميـة ومواجهـة الارهـاب.

2. التشـارك مـع مؤسسـات الدولـة علـى النهـوض بمسـتوى معيشـة الفئات المهمشـة وسـكان الاحياء العشـوائية ومسـاعدتهم فـي ايجـاد المسـكن والعمـل المنتظـم وادماجهـم فـي المجتمـع وتمكينهـم مـن التعـرف علـى القيـم الأنسـانية الرفيعـة .

3. نشـر ثقافـة التسـامح والاسـتنارة فـي ضـوء انشـطتها المتنوعـة فانهـا تسـاهم بشـكل حقيقـي فـي تحصيـن المواطنيـن ضـد التطـرف والاسـتجابة لمحـاولات تجنيدهـم للمنظمـات الارهابيـة .

ان تأهيل منظمات المجتمع المدني من شأنه ان يحقق افاقاً حقيقية لاشاعة ثقافة التسامح وحل المشكلات فضلاً عن كونها وسيطاً معنوياً وتعبوياً بين الفرد والمجتمع والمواطن والدولة لايقدم الا على اساس المواطنة والديمقراطية والتعايش

4. تشـجيع برامـج وانشـطة نشـر ثقافـة الحـوار واحتـرام الـرأي والـرأي الاخـر، ونبـذ ممارسـات الاقصـاء والتهميـش ضـد اي مجموعـة عرقيـة او اجتماعيـة عـن طريق نشـر ثقافـة انمـاء الحـس الوطنـي والوحـدة الوطنيـة لـدى المواطـن .

وعليـه فـان تأهيـل منظمـات المجتمـع المدنـي مـن شـأنه ان يحقـق افاقـاً حقيقيـة لاشـاعة ثقافـة التسـامح وحـل المشـكلات فضـلاً عـن كونهـا وسـيطاً معنويـاً وتعبويـاً بيـن الفـرد والمجتمـع والمواطـن والدولـة لايقـدم الا علـى اسـاس المواطنـة والديمقراطيـة والتعايـش وهـي بدورهـا تعـزز وترسـخ قيـم واسـتحقاقات المواطنـة والديمقراطيـة والتعايـش لذلـك تتعـدد ادوارهـا ومهامهـا فـي مواجهـة التطـرف فـي المجتمـع .[29]

(29) علي فارس حميد وعلـي احـمـد مـــرزوك ، سياسات مناهضة التطرف من منظور الامن المجتمعي (العراق انموذجاً) ، مجلة قضايا سياسية ، العدد (61) ، نيسان ، آيـار / حزيران 2020 ، ص 101.

الخاتمة

مما تقدم نتوصل الى مايلي :

1. تمثل الثقافة المدنية واحدة من أهم آليات المجتمع المدني، فالمجتمع المدني لا ينشط فقط لوجود هياكل تنظيمية تستقل رسمياً عن الدولة، فلا قيمة لهذه الهياكل في حد ذاتها مالم تسبقها وتعززها ثقافة مواكبة تشدد على ضرورة تقيد السلطات العامة بحدود معينة في تعاملها مع المواطنين واحترامها حق هؤلاء المواطنين في التنظيم والاجتماع والتفكير والتعبير، وإن تقترن هذه المحددات بالتمسك بقيم اخلاقية وبإنماط من السلوك تتسق معها، ولايستقيم لمؤسسات المجتمع المدني ان تكون فاعلة من دون وجود هذا الاطار الثقافي، الذي يساعد على ترسيخ قيم الممارسة الديمقراطية ومبادئها.

2. الخطوة الأهم في مسار التغيير السياسي هو فن أدارة ذلك التغيير وتوقيتاته، ليس عبر ادوار التعسف والتسلط، ولكن باستعمال اسس ومرتكزات التخطيط الاستراتيجي، لتنظيم مسار ذلك التغيير وتوجيهه او تحويله الى مسارات تحقق مصالح الشعب والوطن .

3. ان شيوع ظاهرة العنف يؤدي الى ان صيغة الدفاع عن مصالح الافراد لا يأخذ صيغة التنظيم المؤسس المشروع، بل الصيغة التجزيئية غير المشروعة (غير القانونية) لان بقاء حالة العنف لا يمكنها من حماية حقوق وحريات المجتمع بصورة قانونية، بمعنى انتفاء وجود حالة مؤسسية للدفاع عن حقوق وحريات المجتمع، بل اضطرابات اجتماعية عنيفة، تفضي الى تعطل دور مؤسسات المجتمع المدني ومن ثم فان عدم حضور مؤسسات المجتمع المدني يعني عدم حضور الوعي القانوني والثقافي والسياسي والاجتماعي المؤهل لتحريك المجتمع، وتنشيطه وفي ضوء

تأطير حالة العلاقة بين هذه المؤسسات والافراد والسلطة السياسية .

4. واخيراً، ان احد العناصر المهمة في التخطيط الاستراتيجي هو الاعتماد على مفهومي التمكين والمشاركة والشراكة في ادارة شؤون الدولة وادائها، وتحويل القوى السياسية والمتنافسة او المتصارعة الى مساهمين فاعلين ومؤثرين نحو مزيد من التقدم والرقي.

المصادر :

اولا : الكتب

1. عبد الاله بلقزير، مسالك التقدم : مداخل في الاسس والسياسات، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2022.

2. هشام جعفر، سردية الربيع العربي ورهانات الواقع، القاهرة : دار المرايا للانتاج الثقافي 2021 .

3. رفيق ايت تكنتا، اشكالية تحديث الدولة في المشرق العربي : قراءة في الادبيات النظرية، مركز الدراسات والابحاث العلمانية في العالم العربي، من النت : http://ssrcaw.org.

4. بشير زين العابدين، ادارة المشاريع السياسية في عالم عربي متحول، اسطنبول، دار الاصول العلمية، 2020.

5. Adam Przeworski , Why Bother With Elections ? Cambridge , UK ;polity ,2018 , P180.

ثانيا :الدوريات

1. صبري زاير السعدي، نعمة الثروة النفطية ونقمة السياسة الاقتصادية وازمة الاقتصاد السياسي للمحاصصة في العراق، مجلة المستقبل العربي، آيار / مايو 2022.

2. عبد القوي حسان، الطائفية في المجتمعات العربية وانشطار الدولة، مجلة المستقبل العربي، العدد(519)، السنة (45) آيار / مايو 2022.

3. عامر عبد زيد، من اجل اخلاقيات التسامح في ظل ثقافة اللاعنف، سلسلة كتب ثقافية بيت الحكمة العراقي، العدد (22) . 2010

4. عبد العالي دبلة، الدولة «رؤيا سوسيولوجية»، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2004 .

5. ياسين سعد محمد البكري وميثم عنيدي علي، الازمات السياسية في العراق بعد عام 2003، مجلة قضايا سياسية، العدد (53)، تموز / آب / ايلول / 2018 .

6. محمود باكير، بعض العوائق العقلية للمشروع النهضوي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد (509)، السنة (44) تموز يوليو،2021 .

7. وليد سالم محمد، الدولة – الامة وجدل التوحيد والانقسام في خطاب الهوية المعاصرة، مجلة دراسات دولية، العدد (82)، المجلد (19)، تموز 2020 .

8. كابي الخوري، كتب عربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (518)، السنة (44)، نيسان / ابريل 2022.

9. وليد سالم محمد، الدولة – الامة التوحيد والانقسام في خطاب الهوية المعاصر، مجلة دراسات دولية، العدد (82)، المجلد (19)، تموز، 2020 .

10. كابي الخوري، كتب عربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (512)، السنة (44)، تشرين الاول / اكتوبر 2021 .

11. عبدالرحيم رحموني، في المأزق الامني – الحضاري العربي : قراءة في واقع المناعة الفكرية وآليات اعادة الهيكلة، مجلة المستقبل العربي، العدد (500)، السنة (43)، تشرين الاول / اكتوبر 2020 .

12. عبد السلام البغدادي، الدولة العربية المعاصرة بين اشكالية المكونات الاثنية المغلقة وخيار المؤسسات الوظيفية المفتوحة، مجلة دراسات البيان، مركز البيان للدراسات، العدد (1)،

حزيران 2017 .
13. مصطفى الفقي، تأريخ مفكر عبر الزمن، مجلة السياسية الدولية، العدد (210)، اكتوبر 2017، المجلد 52 .
14. ميرزا حسن القصاب، مابعد النفط تحديات البقاء في دول الخليج العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2021، ص 288 .نقلاً عن :كابي الخوري، كتب عربية واجنبية، مجلة المستقبل العربي، العدد (513)، السنة (44)، تشرين الثاني / نوفمبر 2021 .
15. كابي الخوري، كتب اجنبية وعربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (494)، السنة (42)، نيسان / ابريل 2020 .
16. عبد الجبار احمد وكاظم علي مهدي، الثقافة السياسية لتحليل تجربة اللامركزية الادارية في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد (56) كانون الاول، 2018 .
17. محمد ميسر فتحي، التخطيط الاستراتيجي وادارة التغيير السياسي نحو نهج جديد في بناء وادارة الدولة المعاصرة، مجلة قضايا سياسية، العدد (54)، تشرين الاول، تشرين الثاني، كانون الاول، 2018 .
18. احمد صدام ايـرام، مجلة قضايا سياسية، العدد (52)، نيسان / آيار / حزيران 2018 .
19. عامر حسن فياض، تعالو نفهم السياسة، مجلة قضايا سياسية، العدد (61) نيسان / آيار / حزيران 2020 .
20. نقلاً عن كابي الخوري، كتب اجنبية، مجلة المستقبل العربي، العدد (472)، السنة (41)، حزيران / يونيو 2018 .
21. زيد سالم سلمان، معالجة نظريات المجتمع المدني لقضايا المرأة في العراق بعد عام 2003، مجلة قضايا سياسية، العدد (55)، السنة 2018 .
22. احمد صدام ايرام، اشكالية الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003 (المعوقات الممكنات) مجلة قضايا سياسية،

العدد (52) نيسان / آيار / حزيران، 2018 .
23. عبدالعظيم جبر حافظ، استشراف المستقبل في النظم السياسية (مدخل نظري ونموذج تطبيقي)، مجلة قضايا سياسية، العدد (56)، كانون الثاني , شباط، اذار،2019 .
24. علي فارس حميد وعلي احمد مرزوك، سياسات مناهضة التطرف من منظور الامن المجتمعي (العراق انموذجاً)، مجلة قضايا سياسية، العدد (61)، نيسان، آيار / حزيران 2020 .